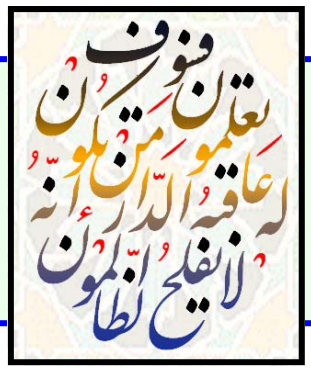

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 308 سبتمبر 2008 - شعبان - رمضان 1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

مستقبل أسود للعلاقة بين أهل البحرين والعائلة الخليفية المحتلة

ما هي خيارات اهل البحرين ازاء الموقف من النظام الخليفي المتجبر؟ وما أفق التعايش بين الطرفين في ضوء تجارب العقود الاخيرة؟ وهل حقا ان النظام قادر على فعل كل ما يريد وتمرير سياساته بدون مقاومة كما يخيل للبعض؟ قد يقول البعض ان الخيار الاول هو مسايرتهم في ما يريدون، على أمل ان تتاح فرصة مواتية لتحسين الاوضاع والولوج الى عالم التغيير بأقل التكاليف. وقد ينحو البعض توجها اكثر صرامة، فيطرح المقاومة المسلحة التي تستهدف النظام ورموزه على امل ان يؤدي ذلك الى شيء من التغيير. وما بين هذين المنحيين، ثمة نقاشات لا تتوقف علنا وسرا. الامر الذي يجمع كافة الفرقاء ازاء النظام الخليفي الشعور بعدم قدرة هذا النظام على التغير او الاصلاح برغم ما يدعيه اعلامه وما يروج له عملاؤه. وحتى الذين سعوا لـ "التغيير من الداخل" ادركوا الآن استحالة ذلك، بعد ان وجدوا كافة القوانين والتشكيلات الادارية والسياسية مصممة لمنع اي تغيير حقيقي في تركيبة النظام وفلسفته واطروحاته. وبرغم ما يبدو من "تسامح" من قبل الحاكم الحالي، فقد ادرك الكثيرون بعد تجربة عقد كامل انه من أشد الحكام الذين وصلوا الى سدة الحكم شراسة وفتكا واستئصالا. فابتسامة الذئب تكشف عن انيابه الحادة المتعطشة للدماء والبطش. وليس أدل على التوجه للبطش والقمع بدون حدود من معاناة سجناء الرأي الذين ترددوا في العامين الاخيرين على زنزانات التعذيب الخليفية. ان قصص هؤلاء مثيرة للمشاعر والعواطف، وباعثة على الأسى والألم. فقد خول الشيخ حمد جلاوزته في جهاز الامن الخليفي ممارسة كل ما يريدونه بحق السجناء، بما في ذلك الاعتداء الجنسي وهتك الاعراض. هذه حقائق طرحها العديد من المعتقلين عندما قدموا الى المحاكمات الصورية في الشهور الاخيرة، ولكن ما جدوى دعواهم امام القاضي اذا كان هو الخصم؟ فالذين يجلسون على كراسي القضاء انما هم صنفان: موظفون اجانب جيء بهم للفتك باهل البحرين والتنكيل بهم باسم القضاء، او عناصر من العائلة الحاكمة التي تنظر الى المتهمين انهم "أعداء" للعائلة التي احتلت البلاد بالقهر والعدوان. فهل يعقل ان يكون الحكم عادلا اذا كان القاضي هو الخصم؟ يضاف الى ذلك ان ايا من هؤلاء "القضاة" الذين يعملون موظفين لدى العائلة الخليفية، لم يصغ لشكاوى ضحايا التعذيب الذين كشف بعضهم عن جسده ليكشف ما ناله من التعذيب. مع ذلك فشل النظام الخليفي في الاقتصاص من الظالم للمظلوم، واعتبر ان حرق اطار في شارع عام أخطر من الاعتداء الجنسي من قبل احد جلاوزته على مواطن بريء. اننا هنا في مواجهة مع معايير متناقضين للاخلاق والقيم والعدل. فالمعيار الخليفي يقوم على اساس الولاء والتشويش وشرعنة التعذيب، وآخر ينطلق بهدف تحقيق بعض الحقوق والدفاع عن الوجود المشروع امام العدوان الخليفي الغاشم الذي اصبح يستهدف وجود اهل البحرين.

في ظل هذه الحقائق، وبعد ان عقدت جلسات "قضائية" اعتبرها المحامون والمراقبون "وجبات انتقام" من النظام لمعارضيه، ادرك المواطنون انهم لا يواجهون نظام عاديا يمارس شيئا من الاستبداد ويدافع عن كراسي مسؤوليه. ولذلك طرحت التساؤلات عن مستقبل العلاقة بين اهل البحرين والعائلة الخليفية المحتلة، في ضوء استحالة تخفيف المشاعر الشعبية الغاضبة نتيجة تواصل مسلسل القمع السلطوي بدون حدود. ولا شك ان هناك اصواتا تسعى للتخفيف من آثار الجرائم الواقعة بحق المواطنين، واعتبار ذلك "امرا طبيعيا"

التتمة صفحة (8)

* أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مرسوم عفو عن أكثر من 250 معتقل وسجين جنائي منهم 70 معتقل سياسي ، وقد إستثنى العفو عددا من ا لسجناء السياسيين، ومنهم مجموعة قرية كرزكان في قضيتي مقتل المرتزق ماجد بخش وحرق مزرعة الجلاد عطية الله ، بعد أن رفضوا التوقيع على اعترافات مزورة وطلب العفو من الحاكم. وقد قام النظام ببهرجة إعلامية فاشلة لتلميع صورة الحكم القمعي بدعوى انه يريد مصلحة المواطنين.

* في تاريخ 9 – 8 -2008 اجتمع الشيخ حمد بحضور عمه رئيس الوزراء في لندن بالجالية اليهودية التي هي من اصول عراقية والتي يدعي انها هاجرت إلى البحرين ، ثم هاجرت الى بريطانيا وبعض الدول الاوربية. وكانت العائلة الخليفية قد اعلنت خطة لدعوة اليهود للاستيطان في البحرين مجددا ضمن خطة دعائية خبيثة وذلك بعد الاتهامات المتتالية لحكومة البحرين بممارسة التمييز الديني والمذهبي، وكوسيلة لدحض تلك الاتهامات، تبدأ حكومة البحرين بمغازلة إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أقدمت الحكومة البحرينية مند أكثر من ستة شهور بالاتصال بالأسر اليهودية المقيمة الان في "إسرائيل" والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وعرضت عليهم منحهم جوازات سفر لهم ولأبنائهم وأحفادهم وأقربائهم إن قرروا قبول ذلك ويأتي تعيين هدى نونو في نفس السياق، ولكي تقوم بذلك الدور ومن اجل ترتيب العلاقة مع "إسرائيل" من جهة وإقناع الغرب بأنه لا يوجد تمييز ديني في البحرين. وما عطل إرسال نونو حتى ألان هو تحفظ السعودية على تلك الخطوة التي تعتقد انها خطوة خطيرة لإدخال "إسرائيل" للمنطقة. وقد زارت مجموعة تمثل الآسر اليهودية ذات الأصول البحرينية مؤخرا، لاستكشاف واستيضاح الأمور والأسباب وراء الخطوة البحرينية . ومن بين تلك الأسر عائلة يادكار المقيمة في كاليفورنيا بالولايات المتحدة وآسرة عزرا المقيمة في حيفا بـ "إسرائيل" والبعض من أسرة نونو في بريطانيا. انها خطوة مفضوحة ورخيصة لها تداعيات خطيرة على مستقبل البلد.

* إستمرت لجنة أهالي قرية كرزكان في تنظيم الفعاليات من إعتصامات ومسيرات للمطالبة بالافراج عن أبنائهم بعد ان تم إستثناؤهم من العفو الذي أصدره الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ، وقد تزامنت هذه الفعاليات مع تشديد المعاملة ومنع الزيارات والاتصال الهاتفي بين الأهالي والمعتقلين .

* نشرت صحيفة التايمز الإسرائيلية خبر إجتماع حاكم البحرين ورئيس الوزراء الشيخ خليفة في لندن بالجالية اليهودية ،ودعوته للسلام مع "إسرائيل" وأنه من أكثر الدول العربية التي لا تكن العداء لإسرائيل، وتمني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إقامة علاقات مع "إسرائيل" .كما أجرت الصحيفة مقابلات مع نشطاء من "إسرائي"ل رحبوا بالشيخ حمد ، وما صرح به من أنه يحب اليهود .

*أعتصم حشد من الرموز الدينية والنشطاء أمام منزل الناشط الإستاذ عبدالوهاب حسين لمطالبته بالعودة لقيادة التحرك الميداني ، بعد أن وصل الواقع السياسي من بطش الحكومة وتداعي مواقف المعارضة الذي يستدعي العمل من جديد ضد سياسة الإبادة والحرب المفتوحة من الحكومة .

تقرير ندوة مجلس اللوردات البريطاني السنوية

عقدت ندوة باحد مباني مجلس اللوردات البريطاني الندوة السنوية الصيفية حول البحرين، بمشاركة عدد من النشطاء والمختصين بشؤون البحرين، من بحرانيين وغيره. اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان استهل الندوة بكلمة مفصلة حول التطورات السياسية والامنية وفي البلاد، مستندا الى ما جاء في "المراجعة الدورية العالمية" التي قامت بها الامم المتحدة.

وقال: يؤسفني القول انه ليس هناك من امر ايجابي جديد للحديث عنه، مشيرا الى خطر القرار 56 للعام 2002 الذي يمنح مرتكبي جرائم التعذيب حصانة من القضاء. وتطرق ايضا الى التهديات التي اطلقها الحاكم، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، مؤخرا ضد نشطاء حقوق الانسان "الذين رجعوا الى البلاد في اثر العفو" كما تطرق لما عاني منه النشطاء مثل عبد الهادي الخواجة والاستاذ حسن المشيمع والناشطة غادة جمشير من تهديدات واعتقالات. وأشار الى خطر مشروع التجنيس السياسي وما اسماه "الهندسة السكانية" الذي يؤكد سياسة التمييز التي تمارسها العائلة الخليفية. واقترح اعداد موقع لجمع المعلومات حول التمييز والتجنيس.

وتحدث الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني المنتخب في 1973، قائلا ان العائلة الحاكمة تكيل التهم بالتخطيط لاسقاط نظام الحكم، لكل من يدعو لحكومة منتخبة. وقال ان الحكومة عمدت منذ العام 2002 لاستخدام القوة بشكل مفرط ضد المواطنين. وقامت باجراءات قمعية عديدة من بينها: منع عقد اجتماعات سياسية، الاعتقالات التعسفية، ممارسة التعذيب بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، عدم استقلال القضاء، الاغتيال السياسي لشخصيات القادة، اتهام النشطاء بالعمالة لايران او حز بالله، واصدار قوانين جائرة مثل قانون التجمعات وقانون الصحافة، وحجب المواقع الالكترونية. واضاف ان حركة حق مستهدفة من قبل النظام، وان حقوق الانسان منتهكة على نطاق واسع. وقال ان الطائفية اصبحت شغلا شاغلا للبرلمان، وان الحكومة لا تؤمن بالحوار.

وتحدث السيد كيفين لو، احد مسؤولي منظمة "ريدرس" وقال ان التعذيب كان منتشرا في الثمانينات والتسعينات، وكنا نعتقد انه انتهى ولكن التقارير تفيد بانه مستمر. واشار الى ان تقرير ألمراجعة الدورية الشاملة" الذي صدر عن مجلس حقوق الا نسان مؤخرا يحتووي الكثير من المعلومات حول التعذيب. كما ان الحكومة لم تتخذ اي ا جراء لتعديل قانون 56 برغم التوصيات بذلك، برغم انه مناقض للمادة التاسعة من قانون العقوبات البحريني، ولم تتم محاسبة اي مسؤول عن التعذيب. واكد ان مبدأ العفو الشامل مناقض للمواثيق الدولية لانه يسقط العقوبة عمن اقترف الجرائم الكبرى كالتعذيب. ومن القضايا التي تدعو الى القلق: استمرار التعذيب، فشل الحكومة في اتخاذ اجراءت تؤدي الى منعه ان التحقيق في ارتكابه، وفشلها في تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الامم المتحدة حلو التعذيب.

أمين عام حركة حق الإستاذ حسن المشيمع واللورد أفيبري والناشط علي ربيعه

وتحدث الاستاذ حسن مشيمع، امين عام حركة حق، مشيرا الى التهديدات التي اطلقها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مؤخرا باستهداف القرى ومنع مشاريع التنمية فيها اذا استمرت فيها الاحتجاجات. وقد صدرت اوامر لثلاث وزارات بوقف مشاريعها في تلك القرى. واضاف ايضا ان هناك استهدافا للموظفين الذين يشاركون في اي نشاط معارض. واستنكر اعتبار الحاكم فوق القانون.
كما تحدثت الاخت فائزة حق، عن هيئة حقوق الانسان الاسلامية مشيرة الى ممارسة التمييز على نطاق واسع من قبل الحكومة، وكيف ان منطقة شيعية تحتوي على 12 الف مواطن تنتخب ممثلا لها في البرلمان، بينما تعطى منطقة سنية لا تضم اكثر من 500 شخص ممثلا برلمانيا. فأين العدالة في ذلك؟ واشارت الى استخدام افراد الجيش في العملية الانتخابية لترجيح كفة طرف على حساب آخر. وقالت ان من الضروري ان تقوم حكومة البحرين بالتوقيع على اتفاقات مكافحة التمييز وتنفيذ ذلك على ارض الواقع.
الدكتور عبد الهادي خلف طرح نقاشا فكريا بطرح السؤال التالي: هل يستطيع ان يمارس حاكم غير ديمقراطي الديمقراطية؟ وتطرق الى مشروع الشيخ حمد السياسي، مشيرا الى وجود توازن سياسي داخل العائلة الحاكمة يعيق اي تقدم سياسي.فمنذ ان دخل خليفة بن سلمان آل خليفة عالم السياسة والحكم في 1959 لم يدخل اي شخص الحكومة بدون موافقته. فآلة الدولة تدور حول شخصه، ولم يسع الشيخ حمد للمساس بذلك. واشار الى ان القانون 56 قنن حصانة مرتكبي جرائم التعذيب. كما قال ان اربعين عاما من الحكم الاستبدادي واختلاس الاموال العامة تم تجاوزها بجرة قلم من الحاكم. ومن غير الممكن ادخال اية اصلاحات بدون تحويل العائلة من حاكمة الى مالكة فقط. اما الآن فلا يستطيع احد الحديث عن تغيير وزير واحد. لقد وصلت العملية الاصلاحية الى طريق مسدود. اننا نحتاج الى اجندة لحقوق الانسان والديمقراطية.

وفي النهاية تحدث الاستاذ حسين عبد الله، رئيس اللجنة الامريكية للديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين التي تأسست في يناير 2007. وقال اننا نلتقي مع اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب. وقد تطور عملنا خلال العام المنصر، وكان لصدور مشروع القرار 619 اثر ايجابي في نفوس اعضائنا. المشروع طرحه كل من السيد سشنز والسيد كولمان. وطرح الاستاذ حسين بعض الاقوال التي جاءت على السنة بعض اعضاء المجلسين حول البحرين، وهي تعكس عمق الشعور بالوضع السياسي المتأزم فيها. وقال ان هناك الآن سجالا حادا في واشطن حول الاوضاع البحرانية . ثم خاطب الشهداء والسجناء قائلا: لقد وصل صوتكم الى واشنطن، فتحية لكم ولنضالكم، خصوصا الشهيدين نوح خليل آل نوح وعلي جاسم. وعبر عن امله بمستقبل زاهر تنجلي فيه السجابة السوداء التي يمثلها الحكم الخليفي.

نبيل رجب لـ"آفاق": سياسة العزل هي سبب أزمة البحرين والحل يكمن في وقف تهميش الشيعة

المنامة- رباب مرهون

قال نبيل رجب نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان إن الاختلافات الفكرية المذهبية أو العقائدية في البحرين ليست هي سبب الأزمة التي تمر بها البلاد. وأكد في تصريح لـ"آفاق" أن الأزمة هي نتيجة لسياسة العزل التي تنتهجها السلطة وأن الحل يكمن في وقف سياسة التهميش لأبناء الطائفة الشيعية ووقف التجنيس السياسي، وإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية بشكل عادل.
انتقد رجب محاولة الحكومة إبراز الأزمة في البحرين على أنها صراع طائفي بين السنة والشيعة. واعتبر الدعوة التي وجهتها السلطات للإجتماع برجال الدين من الطائفتين السنية والشيعية بعيدة كل البعد عن واقع "سياسة العزل التي تنتهجها الحكومة ضد فئة على حساب فئة أخرى".

وقال "إن الأزمة لا تتمثل في الطائفية بل إنها جاءت تحصيل حاصل لتلك السياسة (العزل) التي باتت السبب الرئيسي في الازمات الاخرى كالسكن والبطالة والتجنيس والتشكيك في ولائهم لوطنهم وغيرها".

وأكد رجب أن "أي دعوة للحوار بين فئات المجتمع أو أي توجه للتقريب بين الناس بمختلف طوائفهم أو اثنياتهم أو دياناتهم يعد عمل ايجابي لابد أن ندعمه ونشجعه. إلا أن ما تمر به البحرين اليوم من أزمة سياسية ليس لها أي علاقة بالاختلافات الفكرية المذهبية أو العقائدية، بل كان لذلك التنوع المذهبي والاثني العامل الايجابي في تاريخ وحضارة البحرين".

وأضاف "إن أزمة البحرين اليوم هي نتيجة لسياسة العزل التي تنتهجها السلطة لإبعاد فئة كبيرة من سكان البلد عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وإشغال أبنائها بمنازعات طائفية ضيقة".

واعتبر رجب أن سياسة السلطة هي صلب المشكلة وأنها لا يمكن أن تكون جزء من الحل، وقال "السلطة هي من يدعم بالمال الصحف ذات التوجه الطائفي، وهي التي مكّنت الأشخاص والصحفيين وبعض البرلمانيين ذو الصبغة الطائفي، وهي من كشفت الوثائق تورطها في محاولة إشعال فتنة طائفية بين الشيعة والسنة، وهي المسؤولة عن التجنيس الطائفي، وهي مسؤولة عن توزيع الدوائر الانتخابية بشكل طائفي غير عادل، وهي التي تطعن في ولاء أبناء الشيعة لأرضهم كلما جاء زائرا للبلاد".

وأضاف "إن الإيحاء بأن أزمة البحرين ذات طابع مذهبي أو عقائدي سوف لن تجدي أبدا ولن أو تكون سبيلا للحل".

وشدد رجب على أن الحل "الجدي" لازمة البحرين يجب إن يبدأ بـ"وقف المخطط الطائفي الذي سربه مستشار الحكومة السابق الدكتور صلاح البندر، وعزل المتورطين فيه عن مؤسسات الدولة وخصوصا المرتبطين منهم بالديوان الملكي، ووقف سياسة التهميش لأبناء الطائفة الشيعية وإصلاح الخطأ بإعادة إدماجهم بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ووقف التجنيس السياسي، وإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية بشكل عادل، ووقف التشكيك في ولاء سكان البلاد الاصلين لأرضهم".

من جانبهم رحب مسؤولون بحرينيون بالدعوة الملكية ووصفها وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية فريد المفتاح بـ"اللقاء التاريخي"، وقال المفتاح بحسب صحيفة "الوسط" البحرينية "يأتي لقاء جلالة الملك مع علماء الدين في توقيت مهم، إذ إن ما تحتاجه البحرين في هذا التوقيت هو وحدة الكلمة ووحدة الخطاب الديني".

وعوّل المفتاح كثيراً على "اللقاء الأبوي" لـ "توحيد الخطاب الديني ووحدة الكلمة، وذلك لما يمتلكه العلماء من مكانة رفيعة في المجتمع".

وأوضح المفتاح أن وزارة العدل والشؤون الإسلامية "ستأخذ في الاعتبار التوجيهات التي ستصدر عن جلالة الملك في لقاء اليوم من أجل ترجمتها في إطار خطة عمل لتحقيق تطلعات العاهل على أرض الواقع بما يعود بالنفع والخير على البحرين ككل".

مقايضة الخدمات الاقتصادية ولاجتماعية بالحقوق المدنية

القمع و التقييد ليس الحل الصحيح للقلاقل المتصاعدة

25 يوليو 2008

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن بالغ انزعاجه من تنامي الاحتقان السياسي والأمني والذي يؤدي إلى المزيد من تقييد الحريات الأساسية و انتهاك الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و معظم هذه القيود والانتهاكات موجهة ضد المواطنين و الجماعات و القرى الشيعية. وقد حذر مركز البحرين لحقوق الإنسان بشك متكرر من أن مثل هذه الممارسات المتشددة والطائفية سوف تؤدي إلى العديد من الاضطراب والمصادمات.

في خطابه لرؤساء تحرير الصحف المحلية في قصر الصافرية, صرح ملك البحرين قائلا:" لقد تم شراء أراض وأملاك كثيرة خصصناها لأهل المالكية لبناء مساكن و أندية وأسواق، وحتى يستمر هذا التطوير لابد من الاستقرار، والمطلوب من أهل المالكية أن يبادروا ويتخذوا الموقف المناسب تجاه الدخلاء الذين يعيثون بأمن منطقتهم". و قد جاء هذا الخطاب كرد فعل لاستمرار الاحتجاجات في بعض المناطق والقرى الشيعية و خاصة منذ ديسمبر 2007 ضد سياسة الدولة الطائفية و اعتقال النشطاء.

واستجابة لخطاب الملك, أعلن مجلس الوزراء بأن "التطور مرهون بالأمن والاستقرار". و جاءت تصريحات المسئولين لتكشف ان مجلس الوزراء "كلف كل من وزير الأشغال ووزير الإسكان ووزير شئون البلديات والزراعة ومحافظ المحافظة الشمالية باستكمال برنامج التطوير في قرية المالكية حالما تهيأت الأجواء الآمنة والمستقرة فيها وفي بقية قرى ومناطق المملكة". و قد اختتم التصريح بأن:" لا تطوير في أجواء غير مستقرة وغير آمنة" و قد حذر وزير شئون البلديات والزراعة من بأن "جميع المشاريع التي تم إقرارها سوف يتم تنفيذها عندما يقوم الأهالي بالدور الأمني والوطني المنوط بهم ." وذلك قد يفهم بأنه تشجع للأهالي بمواجهة والتبليغ عن بعضهم البعض.

و كرد فعل لتصريحات الملك و مجلس الوزراء, حذر على منصور, عضو المجلس البلدي بالمنطقة الشمالية, بأنه سيتم استخدام القوة مع من يقومون بإثارة المشاكل. و قد جاءت التصريحات بعد أن تجمع 40 شخص بالقرب من سوق القرية يوم الأحد و بدءوا بإطلاق شعارات مضادة للحكومة. وقد تم إلقاء القبض على مواطن من مدينة حمد بعد أن طلب بعض سكان القرية الشرطة. و قال السيد منصور إن العائلات لم يكن همها فقط امن أبنائهم, و لكن أيضا كانوا قلقين من توقف الخدمات كنوع من العقاب."

التتمة صفحة 4

القمع و التقييد ليس الحل الصحيح

التتمة من ص 3

وقال بأن قرية المالكية كانت دائما محرومة من الخدمات الحكومية و لن نسمح بأن يحول احد بيننا و بين تلك الخدمات". ولكن السيد منصور وجه بعض النقد لسياسة الحكومة حيال مواجهة المشاكل, حيث قال بأنها تزيد من وطأة المشكلة بتطبيق العقوبات الجماعية. " إذا قام طفل ذو 8 أعوام بحرق إطار سيارة فإن كل القرية تتعرض للعقاب على يد الشرطة باستخدام القنابل المسيلة للدموع"." وبأن السكان يشكون من تصرفات الوزارة حيث يتعرض العديد للعقاب بسبب أفعال يقوم بها آخرون" .

و قد علق السيد نبيل رجب نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان, ان الحكومة منذ الاستقلال و هي تتجاهل القرى وتنفيذ مشروعات التنمية فيها و خاصة تلك القرى التي شهدت احتجاجات في فترة الثمانينات والتسعينات. و لكن هذه هي السابقة الأولى من نوعها التي تعلن الحكومة عن سياساتها في العقاب الجماعي بشكل صريح.

و الجدير بالذكر أن قرية المالكية، وهي من القرى الشيعية البعيدة، كانت تعد من دون بقية القرى الشيعية موالية للأسرة الحاكمة. فمنذ حوالي مائتي عام, استحوذ أعضاء من الأسرة الحاكمة على معظم المزارع و السواحل في القرية. ولكن القرية ظلت تعتبر الأقل تقدما بين القرى الأخرى فيما يخص المساكن و الطرق و المدارس و الخدمات الأخرى.

و نتيجة لذلك, ظهر في الأعوام الثلاثة الماضية, جيل من الشباب يقوم بالتمرد والاحتجاج بشكل مستمر. وكانت الشرارة الأولى لهذه الاعتراضات عندما قامت احد أفراد عائلة الملك بإغلاق المنفذ الوحيد المتبقي للقرية على البحر.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يعلن عن قلقه إزاء سياسات العقاب الجماعي و التمييز الطائفي. و قال رجب: " أن مقايضة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بالحقوق المدنية مثل حرية الرأي و التجمع, تعتبر انتهاك صريح للعهدين الدوليين المتعلقين بتلك الحقوق والموقعان من قبل البحرين".

و أضاف رجب: "و زيادة على ذلك فمن الخطير أن يضغط المسئولين على المواطنين أن يتصدوا أو يبلغوا ضد بعضهم بعضا بذريعة الحفاظ على الأمن".

ويطالب مركز البحرين لحقوق الإنسان السلطات بوضع حد لسياسات التمييز الطائفي، والعمل على تطبيق توصيات اللجنة الدولية لمناهضة التمييز العنصري في 2005 المتعلقة بضمان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الفئات بما فيها الشيعة وتزويد اللجنة بإحصائيات ومعلومات بهذا الشأن.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يطالب بحل المشاكل المباشرة التي تسببت في إثارة القلاقل في الفترة الأخيرة مثل استخدام القوة بشكل مفرط ضد المتظاهرين المسالمين والاعتقال العشوائي و المحاكمات غير العادلة وخاصة ضد النشطاء الحقوقيين و السياسيين.

من يقود عمليات التعذيب في سجون البحرين

لقب بخليفة عادل فليفل لجبروته وشدة بطشه بمعتقليه وموقوفيه . بدء مشواره العملي كشرطي متتلمذا على يد الضابط المعروف خليل الساعاتي، الذي قتل في ثمانيات القرن الماضي واشتهر بجرائم القتل والتعذيب ضد معتقليه. كان أبوه شاعرا من شعراء البلاط المعروفين للأمير الراحل عيسى بن سلمان الخليفة، إلى جانب عمله في الحراسة بوزارة الداخلية، وعلى أساسه تم تعيين ابنه بالداخلية، ليتبوءا عدة مناصب كان آخرها ضابطا في مركز شرطة النعيم.

الرائد عبد العزيز معيوف الرميحي رئيس إدارة المباحث الجنائية (التحقيقات الجنائية سابقا) والشخص المسئول والمشرف على كل التحقيقات وعمليات التعذيب المنظمة ضد معتقلي ديسمبر وكرزكان وبقية المعتقلين ، بسجن التحقيقات الجنائية بمنطقة العدلية. هو في بداية الأربعينات من العمر ويستمد قوته في إن أخته متزوجة من أخ الملك الشيخ راشد بين عيسى آل خليفة، وقربه من رئيس الأمن العام عبد اللطيف الزياني حيث إنهم متزوجين من أخوات.

من الأشخاص الداعين لعودة التعذيب في سجون البحرين، ويكره العمل مع الموظفين البحرينيين خصوصا الشيعة منهم، بل يطلق عليهم بالشيعة المجوس. ولهذا السبب تم تغير جميع موظفيه من البحرينيين من الشيعة والسنة واستبدالهم بموظفين من اليمن والأردن تم تجنيسهم مؤخرا وعلى رأسهم عيسى ألمجالي. وله الكثير من المخبرين البحارنة القاطنين في القرى والذي يعرفهم ويجندهم من خلال إسطبل خيول خالد العريفي (مرنداري) الذي يرتاده في منطقة القدم.

كاد احد رجاله المخبرين(علي الغيلان) أن يقتل من قبل المتظاهرين في جد حفص بعد أن أرسله مغامرا به ليراقب مسيرة من خلال التنكر ليظهر وكأنه واحد من المتظاهرين، لكنه سريعا ما انكشف أمره وتم ضربه ضربا مبرحا حتى إن أنقذته امرأة، أما صديقه فظل مخفيا في السيارة حتى أن استطاع الهرب. لكن أسرة الغيلان وخصوصا أخوه الممثل بتلفزيون البحرين جمال الغيلان قدموا احتجاجا للمسئولين في الداخلية على ذلك التصرف الاحمق الذي كاد يأتي على حياة ابنهم.

لقد تحولت إدارة المباحث الجنائية تحت قيادة الرميحي من إدارة مسئولة عن الجرائم الجنائية مثل القتل والمخدرات إلى إدارة تعمل على ملاحقة ومراقبة النشطاء السياسيين والتحقيق معهم، بل لوحظ تدني أداء المباحث الجنائية في الأيام الأخيرة في الحد من الجريمة أو القبض على المجرمين وذلك لانشغال كافة الموظفين في تلك الإدارة في مراقبة النشطاء السياسيين بدلا من العمل على الحد من الجريمة. ويظهر ذلك توترا تواجهه الجهات الأمنية البحرينية في السيطرة على الأمور المتجهة إلى التدهور على الرغم من توظيف 1500 من القوات الخاصة منذ ابريل الماضي إلى جانب ألاف الموجودين أصلا

حاكم البحرين يدفع الثمن الاقل تفاديا للثمن الاكبر

بقلم : محمد خليل البحراني

بعد تصاعد وتيرة الانتقادات الحقوقية والعالمية مؤخرا للسلطة والقبيلة في البحرين بممارسة التمييز ضد الشيعة ، والتي أدت إلى رد فعل غاضب من قبل الملك نفسه اتهم فيها بعض المواطنين باقامة علاقات خارجية وتحريض مع دول ومنظمات حقوقية تظر الوطن قائلا :

أن هؤلاء رهنوا انفسهم للسياسيات الغربية والاجنبية وان هؤلاء لن تفيدهم تلك العلاقات مذكرا هؤلاء بسجون ابي غريب في العراق ، وقد تناسى الملك في خطابه الغاضب علاقاته وعلاقات قبيلته التاريخية واتفاقياتهم السياسية والعسكرية وارتهانهم للسياسات البريطانية والامريكية واقامة القواعد العسكرية على الاراضي البحرينية التي تجعل البلد والمواطن في خطر وارتهان دائم للقوى الاجنبية في المنطقة ، ومتناسيا ان نظامه ونظام ابيه اسس سجونا ومعتقلات لاتقل سوءا عن معتقلات وسجون ابي غريب السيئة الصيت.

ملك البحرين الذي احتلت قبيلته الجزيرة البحرانية الوادعة قبل 230 عام تقريبا ، وبقيت منذ ذلك الوقت في علاقة توتر وشد وجذب مع المحيط البشري الجديد الذي أوجدت نفسها في قباله وقد انطبعت علاقة التوتر بشكل واضح على سيكيلوجية ونفسية القبيلة طوال فترات وجودها اللاحقة ، بحيث اصبح إبن الجزيرة الصغيرة (البحراني) يشكل حالة من القلق المتواصل لمؤسسة الحكم ، واصبح عقدة مستعصية تأسست عليهاعقلية الحكم وسياساته وبنائه السيكيلوجي وعلى حالة التنافر والاحساس المزمن بالقلق من جهته بشكل اساسي بشكل اصبح يلقي بضلاله على كل شيئ في قرارت الحكم والسياسة .

منذ احتلال القبيلة للجزيرة حتى الاحتلال البريطاني لاحقا بقيت مظاهر احتلال القبيلة للجزيرة بدائية وهمجية الشكل تتمثل في الاغارة على القرى والمناطق البحرانية الآمنة وسرقة البيوت ومصادرة الغلات الزراعية والاغتصاب ، وتطور نظام القبيلة البدائي لاحقا شيئا ما إلى النظام الاقطاعي ، حيث يقوم كل شيخ من القبيلة بحكم منطقة من الجزيرة واعتبار ماعليها من مزارع وبشر ملكا له يتصرف فيهم كيف ما يشاء ويصادر من الاراضي الزراعية والغلات ومايشاء يسخر من البشر في زراعة تلك الاراضي بما فيهم مالكيها الاصليين.
عندما جاء البريطانيين قدموا للقبيلة أعظم ثلاث خدمات على الاطلاق استمر عليها وجود القبيلة المحتلة لليوم:

الخدمة الاولى : نقلوا الحالة الادارية للقبيلة من الصورة البدائية إلى صورة أكثر عصرية وحداثة ، فبعد اسلوب الهجمات والنهب والاقطاع لاحقا في السيطرة على البلد اصبحت هناك مؤسسات وقوة منظمة من الشرطة ومستشارين اجانب تدار من خلالها البلد داخليا للسيطرة عليها خدمة لأمن الاحتلال.
الخدمة الثانية : قام الاستعمار البريطاني بإدارة وتهيئة العلاقات السياسية للقبيلة مع الانظمة الاقليمية والدولية وتحصيل الاعتراف المتبادل لها مع تلك الانظمة وخصوصا الانظمة المنظوية تحتج إدارة التاج البريطاني.
الخدمة الثالثة : كون وجود القبيلة قائم على احتلال للجزيرة ، فإن احتلال البريطانيين للجزيرة اسهم بشكل رئيسي في تزوير حقيقة كون انسحابه من الجزيرة لم يكن استقلالا لها ، بل تثبيتا من خلال الاتفاقيات المذلة لاحتلال سابق ، تم التعامل معه على أنه حكم وطني خليفة للاستعمار البريطاني على مصير شعب البحرين.

خرجت بريطانيا من البحرين بهذه الخدمات العظمى الرئيسية الثلاث للقبيلة المحتلة والمهاجمة للبحرين ،لكن القبيلة لم تستطع الخروج من عقلية الاحتلال والنهب والاستئثار التي بقيت تلقي بضلالها على سيكيلوجية القبيلة مع محيطها البشري الجديد طوال فترات وجودها اللاحقة ، كان ولازال هذا السلوك ينتج انماطا من التمييز والاقصاء والتهميش لأبناء البلد الاصليين ، وينتج اشكالا من القوانين والقرارات ويدفع النظام لاستحداث تكتلات (سياسطائفية) وتجنيس سياسي طائفي متأثرا بهواجسه القبلية تجاه ذلك المحيط البشري ومبنية على حالة القلق المزمن منه.

إن اكثر أخطاء المعارضات المتوالية لحكم القبيلة الحقيقية منها والمزيفة بعد الانتداب البريطاني أنها تعاملت مع فساد القبيلة واستئثارها ونهبها للثروات وتمييزها الطائفي والسياسي على انها عوارض فساد إداري وسياسي بدلا من معالجة تلك الجرائم والتجاوزات والانتهاكات على أنها نتيجة طبيعية لعقلية الاحتلال والنهب والاستئثار التي بقيت ملازمة لسيكيلوجية القبيلة منذ أول خطوة نهب واحتلال لها على هذه الجزيرة حتى هذه اللحظة، وللاسف الكثير من المعارضات المتعاقبة زورت اساس المشكلة مع القبيلة في عقول الجماهير طوال فترات وجودها ومعارضتها نتيجة لضعفها أو نتيجة لانخفاظ سقف مطالبها ، فالحلول الفاشلة والنتائج الهزيلة الدائمة لتلك المعارضات هو نتيجة للتشخيص الخاطئ أو المتعمد الخطأ لاساس المشكلة الذي يكمن في العقلية التي بنيت عليها إدارة البلد وهي عقلية الغزو والاحتلال والنهب والاستئثار.

لقد بقي امتلاك (البحارنة) لاي مصدر من مصادر القوة أو استعادتهم لجزء من حقوقهم وتمثيلهم السياسي يوازي حقيقة وجودهم الاصلي الديموغرافي في البلد محط ملاحظة وقلق شديدين من أنظمة القبيلة المتعاقبة وامرائها وملوكها ، خوفا من تأسيس البحارنة ما يعتقد النظام أنه يمكن ان يكون بذرة لقوة أو استقلال داخلي أو استعادة لوجود أو ما يمكن ان يشكل مكتسبات حقيقية مؤثرة لهم في ظل ماهيئه النظام من قشور اصلاح وديمقراطية.

لا شيئ يفسر قيام ملك البحرين بالتودد للجاليات اليهودية (المنتسبة) للبحرين ودعوته لها للعودة إلى البحرين مع احتفاظهم بجنسياتهم المزدوجة ، بعيد تواتر التقارير الحقوقية والدولية حول (التمييز) الذي يعانيه البحارنة والشيعة في البلد ، لاشيئ يفسر محاولة ملك البحرين الالتفاف على تلك التقارير من خلال لفت الانظار لقضية يهود البحرين وعوائلهم المتواجدين بالخارج واستعداده لاستقبالهم واعطائهم لحقوقهم المزعومة في البلد وتمثيلهم وإرجاع حقوقهم وممتلكاتهم ، لاشيئ يفسر ذلك في قبال تصاعد التقارير عن تمييز نظامه وقبيلته ضد الشيعة إلا حالة القلق والتنافر التي طبعت عليها عقلية القبيلة وسكيلوجيتها طوال وجودها على هذه الارض جراء عملية احتلال .

فملك البحرين وقبيلته جراء تلك العقلية يفضلون أن يصلحوا أمرهم مع مجموعة من اليهود غير البحرينيين كانو يسكنون البحرين في فترة من فترات حكم جده وابيه وخرجوا من البحرين نتيجة تصاعد الصراع العربي الاسرائيلي ، وتعتبر قضيتهم قضية منتهية وميتة ، أن يحييها ملك البحرين فجأة في قبال دعوات الدول والمنظمات الحقوقية له ولنظامه بوقف التمييز ضد الشيعة ، لاشيئ يفسره سوى حجم القلق الذي يشكله البحارنة والشيعة في مخيلة النظام ونفسيته ونفسية حكامه.

إن اكثر الجهات احراجا اليوم من موقف الملك هي الجماعات (السلفمخابراتية) التي أوجدها النظام داخليا لإدارة أوراق الصراع مع الطائفة الشيعية والبحارنة من أجل تحوير الصراع معهم إلى صراع طائفي يشكل خط دفاع أمامي ايديلوجي عن النظام ، فأبواق هؤلاء السلفية كانت ولازالت تغمز الشيعة في المنابر والمنتديات والمجالس بأنهم يخدمون اليهود وأنهم اخطر من اليهود وغيرها من الاتهامات الرخيصة ، ومع وجود نصوص نبوية معتمدة سلفيا بإخراج اليهود من جزيرة العرب وبلاد المسلمين ، فإن خطوة ملك البحرين قوبلت بصمت مطبق وغريب من قبل تلك الابواق السلفية الرخيصة التي كانت مستعدة أن تقيم مناحة كبرى لو ان طرفا شيعيا تورط في جزء بسيط من ذلك حتى لو كان ذلك محظ إشاعة.

صحيفة(اليهودي التام) الإسرائيلية: ملك البحرين يعرض الجنسية البحرينية على الأسر اليهودية في لقاءه معهم مع ضمان احتفاظها بجنسيتها الثانية وقبوله بازدواجية جنسيتهم.

جهاز الأمن الوطني يقدم المرتديلا للمعتقلين

عباس ميرزا المرشد

لم يكن يتوقع الضابط في جهاز الأمن الوطني أن يتقدم إليه أحد بالسؤال عن الفرق بين جهاز أمن الدولة السابق و جهاز الأمن الوطني الحالي، و كمخرج لمأزق السؤال قدم إجابة ساخرة قال فيها أن جهاز الأمن الوطني يقدم المرتديلا للمعتقلين بدل الشخر و النخر(وجبة العدس و البطاطا). أحد الأشخاص الذين تم اعتقالهم مؤخرا في قضية صحيفة أوال الالكترونية يصف الطريقة التي تم التعامل معه بها بقوله " منذ البداية تبدأ بسماع الإهانات و الشتائم السوقية التي يخجل أي شخص من التلفظ بها، و بعد أن يشعر المحقق معك أنك أصبت بالصدمة و تغلغلت الإهانات إلى أعماقك تبدأ المرحلة الثانية بالضرب المبرح و استخدام أساليب تعذيب نفسي و جسدي كالوقوف طويلا و رأسك للأرض و تترا
+كم عليك الأسئلة و الاتهامات مشفوعة بالسباب و الشتائم و مس الشرف و العرض". المعروف عن جهاز الأمن الوطني أنه ينتقي الأشخاص بعناية قصوى كما كان جهاز أمن الدولة يعمل في السابق.و يتحدث أحد الحقوقيين عن طرق الانتقاء هذه و يشير إلى تقنيات جديدة لم تكن موجودة عند جهاز أمن الدولة. فعلى سبيل المثال لدى جهاز الأمن الوطني قائمة بالناشطين السياسيين موزعين على كافة مناطق البحرين و في كثير من الأحيان يفتعل جهاز الأمن الوطني قضايا أمنية ليقوم من بعدها بحملة اعتقالات تضم أفرادا من تلك القائمة و يقول نبيل رجب رئيس مركز حقوق الإنسان أن لديه شواهد عديدة على لجوء جهاز الأمن الوطني لمثل هذا الأسلوب فأغلب الأشخاص الذين تم اعتقالهم على خلفية مقتل شرطي في ظروف غامضة في منطقة كرزكان هم ناشطين في اللجان الأهلية و مؤيدين لحركة حق و يذكر شهود عيان أن أفرادا من جهاز الأمن الوطني كانوا يجوبون منطقة كرزكان بعد وقت قصير جدا من مقتل الشرطي و لديهم قائمة بالأسماء و كأنهم مرصودين مسبقا.

أما أوامر القبض و الاعتقال فلكي تكون قانونية فهي تحتاج إلى سند قضائي أو أمرا من النيابة العامة و لكي يتخلص جهاز الأمن الوطني من هذه الإشكالية فهو يعمد إلى استخراج إحضارات إجبارية و في بعض الأحيان يتم الإبلاغ بالهاتف لإجبار الشخص على تقديم نفسه بعد ساعة من إبلاغه بالإحضارية. أما الأسلوب الثالث كما يقول أحد المراقبين فهو اعتماد جهاز الأمن الوطني على الميلشيات غير الرسمية في مواجهة أعمال الاحتجاج السلمي و تنفيذ الاعتقالات و القيام بأعمال ترويع للمارة.

إن وجود أجهزة أمنية و استخباراتية في أي دولة هو أمر طبيعي جدا و لكن القضية تصبح قضية رأي عام و قضية حقوقية عندما تتحول تلك الأجهزة إلى كابوس يخيف المواطنين و أن يعمل بطريقة منفردة تثير الكثير من علامات الاستفهام و الشك في خضوع جهاز الأمن الوطني للرقابة العليا و تبدأ الإجابات تتوالي لتؤكد أن جهاز الأمن الوطني يعمل لصالح فريق في السلطة بدلا من خدمة مصالح الدولة. هذه المخاوف التي تحولت إلى وقائع يتحدث عنها العديد من الناس أثيرت أيضا من قبل حقوقيين و سياسيين و من قبل كتاب أعمدة صحفية محسوبين على طرف السلطة و كانت الكاتبة سوسن الشاعر و هي مقربة جدا من الديوان الملكي قد كتبت مقالا في صحيفة الوطن حذرت فيه من تفاقم سطوة جهاز الأمن الوطني و غياب الرقابة على أعماله. أحد الأشخاص الذين اعتقلوا من قبل جهاز الأمن الوطني قبل في يناير الماضي قال " أن رجلا مدنيا جاء إليه في غرفة التحقيق و بوجود ضابط المركز و قال له "إننا في جهاز الأمن الوطني لا نتعرف برجال الأمن في مراكز الشرطة وأن جهاز الأمن الوطني هو أعلى سلطة أمنية في البلاد " مثل هذه العبارات كانت تتردد في أروقة مباني أمن الدولة وقتما كان قانون أمن الدولة ساريا و هو ما يجعل من مسألة انتقال طاقم قانون أمن الدولة إلى جهاز الأمن الوطني بحكم المؤكدة فقائمة المحققين و الضباط هي نفسها التي كانت تعمل تحت سلطة قانون أمن الدولة.

أسس جهاز الأمن الوطني في العام 2004 على خلفية سياسية مضطربة حيث كانت الجمعيات السياسية المعارضة قاطعت الانتخابات النيابية لعام 2002 و قامت بعدة فعاليات جماهيرية أبرزتها بصورة غير مرضية لدى السلطة القائمة و لمواجهة خطر تفاقم المعارضة السياسية أقدم السلطة على تأسيس جهاز الأمن الوطني ليصبح الجهاز الأمني الرسمي الخامس في بلد صغير لا يتعدى سكانه المليون. و لم تخلو عملية تأسيس جهاز الأمن الوطني من الشكوك و المخاوف وقتها فعبد العزيز عطية الله الذي ترأسه منذ البداية كانت المنظمات الحقوقية تتهمه بعمليات تعذيب و قتل لمعتقلين في حقبة قانون أمن الدولة و كجزء من خطة تطبيق قانون 56 الذي يعفي الجلادين و المعذبين من المساءلة القانونية تم تعينه رئيسا لجهاز الأمن الوطني و رصدت ميزانية أولية له قدرت ب 580565 دينارا محولة من ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2004.

فترة قصيرة جدا من عمر جهاز الأمن الوطني كشفت عن أن التأسيس جاء في إطار تصفية حسابات داخلية في السلطة، لأن الأمن و القوة هي معيار الحكم في البحرين فمن يملك الأجهزة الأمنية و يتحكم فيها يصبح الحاكم الفعلي. فبحكم تبعية جهاز الأمن الوطني للديوان الملكي و استبدال وزير الداخلية بعد مسيرة لبيك يا حسين سنة 2005 أصبحت الأجهزة الأمنية الفاعلة ترتهن في الواقع لتوجيهات وزير الديوان الملكي الشيخ خالد بن أحمد، و اشتد هذا التأكيد بعد أن كشف صلاح البندر في نوفمبر 2006 عن وثائق سرية تدين جهاز الأمن الوطني و تربطه بشبكة تنظيم سري يديرها الوزير أحمد عطية الله و وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد.

كان الأمن و الشعور بالمواطنية حلما يحلم به كل مواطن بحريني و لا يزال هذا الحلم باقيا لكنه سيبقى مجرد حلم كأمثاله من الأحلام التي لا تجد طريقا لها في الواقع. فقانون أمن الدولة عاود مباشرة عمله بصيغة ديمقراطية قادرة على تلبيس السياسي المعارض تهما جنائية و أن تتعامل معه كمجرم و ليس كثائر أو مصلح، نعم قد يكون جهاز الأمن الوطني بصيغته الحالية مانعا لتحقيق حلم الأمن المفقود و لكن هناك أيضا المجموعات السياسية التي لا يثيرها تنامي قوة هذا الجهاز و نفوذه إلا إذا أكلها في يوم قريب جدا.

لن ننسى عيدك المغـيب يا وطـني

مما جاء في كتاب البحرين (1920 - 1971) قراءة في الوثائق البريطانية للدكتور سعيد الشهابي: "أعلن الشيخ عيسى استقلال البحرين في 15 أغسطس 1971 وفي اليوم نفسه وقع اتفاقية مع بريطانيا بواسطة المقيم السياسي السير جفري آرثر لتحل محل اتفاقيات 1882 و 1892 اللتين كان لبريطانيا بموجبها مسؤولية الدفاع والعلاقات الخارجية. ولم يعلن نص الاتفاقية الجديد ولكن يعتقد أنها نصت في أحد بنودها على " التشاور في حال الحاجة " بين البحرين وبريطانيا .

وبتوقيع الاتفاقية أصبح السير جفري آرثر سفير بريطانيا للبحرين وأصبحت المعمتدية السياسية السابقة سفارة لبريطانيا." (وثائق أخرى لا أذكرها الآن تشير الى إن يوم الإستقلال يصادف 14 بدلا من 15 أغسطس. وفي كلا الحالين، فإن الوضع نفسه، حيث أن المناسبة حدثت في منتصف هذا الشهر من العام 1971م والتي تصادف الأيام القادمة).

يمثل هذا اليوم - بحسب الأعراف المجتمعية والدولية- محطة تاريخية تحتفي بها الشعوب، لأنه يعبر عن لحظة جلاء الاستعمار واندحار الإحتلال الاجنبي وتحرر الشعب من تحت سيطرته. إنه عيد الإستقلال الوطني.

ولحسرة شعب البحرين، فإنه لا يحتفل بهذا اليوم، لأن النظام يرى بأن ذلك ليس عيداً وطنياً للبحرينيين. عجبي! أي يوم يمكن أن يطلق عليه باليوم الوطني غير اليوم الذي اندحرت فيه قوى الإستعمار عن البلاد؟ إلا إذا كان – هذا النظام- لا يعتقد برحيل الاستعمار ووجوده بوجه وصيغة أخرى. أو.. أنه لا يعترف بوجود شعب له الحق في أن يحتفل بهذا اليوم. أمر هذا النظام عجيب، بحيث أنه يرسل رسائل عدم الإنتماء لهذا بهذه الأرض، أو الإهتمام بالمشاعر الوطنية لشعبها.

لو كان لدينا نظام يحترم شعور المواطنين ويقدرهم، فإنه سوف يهتم بهذا اليوم الذي من المفترض أن تعطل فيه الدوائر الرسمية، ويهتم بالإحتفاء به بطريقة خاصة. النظام- لدينا- ذهب أبعد من ذلك حين تجاوز هذا اليوم التاريخي ورمزيته ومعانيه، بل سعى لمحوه من ذاكرة البحرينيين ومحاولة إحلاله بيوم آخر، لا دلالة له ولا رمزية شعبية ولا ارتباط بين البحرينيين وذلك اليوم. لقد سعى النظام لإحلال يوم العيد الوطني الحقيقي المصادف لمنتصف أغسطس، بمنتصف شهر ديسمبر (16 ديسمبر) وهو اليوم المصادف لجلوس الأمير الراحل- الشيخ عيسى على كرسي الحكم. كان في السابق يطلق عليه يوم الجلوس، والنظام الآن يستعمل آلته الإعلامية ونخبة المطبلين والمتملقين والمستفيدين من وراءه، وإطلاق اسم العيد الوطني على يوم جلوس الأمير الراحل. بالنسبة للشيخ حمد بن عيسى، فقد تولى الحكم بعد رحيل أبيه في 6 مارس 1999م، فما علاقة مارس بديسمبر حين يتم اعتبار 16 ديسمبر عيداً وطنياً وهو ليس كذلك؟

د.عبدالجليل السنكيس

لكي لا يضيع الحق بين الصمت واللامبالاة والمديح المجاني

من يهمه امر هذا البلد الذي يخضع لاغتصاب متواصل على ايدي الجناة الخليفيين بلا رحمة او وازع؟ من يضرب على يدي هذا الطاغية الذي حول بلاد الطهر والايمان والعفة والعلم، الى مبغى يدعو اليه نظراءه من البلدان الاخرى؟ من يمتلك الشجاعة ويمتثل للامر الالهي بمقارعة الظالمين والطغاة ليقف بوجهه ويتحمل عواقب ذلك الموقف بعد ان يطلق صرخة استغاثة للعالم يطالبه فيها بالتدخل لحماية البحرين وشعبها وتاريخها وثقافتها وهويتها؟ فالوضع لم يعد يحتمل المزيد من التأخير او التأجيل، بعد ان بلغ السيل الزبى، واصبحت العائلة الخليفية محترفة في صناعة "المواطنين البحرانيين" الذين يؤتى بهم من اصقاع الأرض ليستقروا في المستوطنات المهيأة لهم. واليوم يقرر هذا الطاغية دعوة اليهود للاستيطان، بدعوى انهم "بحرانيون" سابقون.

فلماذا لا يذهب هو وعائلته الى قطر او الكويت او السعودية التي عاش اسلافه في كل منها ردحا من الزمن؟ هل تقام الدول على هذا الاساس؟ هل تقام الدول على بقايا السكان الاصليين؟ ثم ما هذا الاستخفاف بمجالسه الصورية وأعضائها "المنتخبين"؟ ألا يتطلب قراره بتجنيس اليهود قرارا "برلمانيا" ام انه هو وحده السلطة المخولة بالتشريع، وان مجالسه ليست سوى ادوات لاقرار ما يريد وتنفيذه؟ لماذا لم يرتفع صوت واحد حتى الآن ضد قرارات الشيخ حمد الفردية التي يصادر بها البلاد كلها، وبمن فيها مجالسه التي شكلها لتوفر شرعيته التي لا يستحقها؟ لماذا لم يرتفع صوت واحد يقول لهذا الطاغية: اما نحن او انت! قبل خمسة اعوام تقريبا، اصدرت حكومة الكويت، في غياب مجلس الامة، قرارا بمنح المراة حق الترشح والتصويت. وما ان انعقد المجلس حتى عرض عليه ذلك القرار، فرفضه، واصبح رفضه ساري المفعول. ولاحقا اتخذ المجلس قرارا آخر يمنح المراة تلك الحقوق. وعندما سئل العديد من اعضاء المجلس: لماذا رفضتم المشروع الحكومي وظهرتم وكأنكم ضد حقوق المرأة؟ قالوا: اردنا ان نبلغ الحكومة بان المجلس وحده هو السلطة المخولة بالتشريع، وليس الحكومة.

فأين هذا مما يجري في البحرين؟ مجالس الشيخ حمد لا تستطيع ان تشرع، بل عليها ان تقر ما يريده الشيخ حمد وما يصدره من قرارات. فهل تداول اعضاء هذه المجالس قرار تجنيس اليهود؟ هل تداولوا قرار تغيير التركيبة السكانية؟ قبل بضعة ايام حضر ممثل عن الشيخ حمد احد اجتماعات معهد الدراسات الدفاعية في لندن Royal Unites Services Institute (RUSI)واخبرهم بان الشيخ حمد يدعوكم لعقد اجتماع في البحرين العام المقبل، وسوف يدفع للاعضاء تذاكر السفر والاقامة! لماذا هذه الاستعراضات الرخيصة؟ لماذا هذا الاستقواء بالخارج ضد اهل البحرين؟ لماذا تشتم ابواق العائلة الخليفية الحكومة البريطانية لمنحها بضعة من البحرانيين حق اللجوء السياسي، ثم يذهب الحاكم بنفسه ممثلا عن الملكة في اكاديمية سانت هيرست العسكرية؟ أي شعب حر يقبل ان يحكم بعقلية تتصرف بهذه الغطرسة واللامبالاة والاستعلاء؟ فأين الرجال القادرون على صنع المواقف، ليوقفوا هذا المتهور عند حده، ويحموا البحرين واهلها الاصليين (سنة وشيعة) من هذه التصرفات المراهقة والسياسات الخرقاء التي تمارس باسمه امام الملأ؟ لقد عاش بعض اليهود الذين قدموا من العراق بين ظهراني اهل البحرين عقودا، ولم يتعرض احد منهم لأذى، لماذا؟ لان في البحرين شعبا متحضرا يحترم الآخرين ويقريء الضيوف، ويحب الخير للجميع. وما فعله الشيخ حمد مؤخرا ليس تصرفا من هذا النوع، بل هو اجراء كيدي لاستدراج ردود فعل غاضبة تغضب الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني في امريكا. فمن الطبيعي ان يصدر عن اهل البحرين موقف غاضب تجاه اي قرار تعسفي يتخذه الحاكم بمفرده، متجاهلا الاجهزة الاخرى التي يسعى لتهميشها يوميا. هذا الموقف الغاضب لا ينطلق بخلفيات مذهبية او عرقية او قومية، بل بسبب ما ينطوي عليه من استخفاف بالناس وعقولهم، وما يعنيه من الغاء اي دور لاي شخص او جهة اخرى غير الحاكم.

الغضب يملأء قلوب الفقراء والمحرومين والضحايا. فقد اعتاد القتلة الخليفيون مصادرة حقوق أهل البحرين وكل ما يتصل بكرامتهم. وها هو وكيل وزارة الداخلية يهدد بتقديم دعوى ضد ضحايا التعذيب الذين تجرأوا على البوح بما حدث لهم في غرف التعذيب الخليفية. هذا البوق التافه أقل شأنا من ان يرفع قضية ضد اي من هؤلاء، لانه يعلم انه لن يخسرها فحسب، بل ستنقلب عليه ومن معه، لانهم يقرون التعذيب كممارسة روتينية ضد اهل البحرين، ويحمون من يمارسها بموجب القانون السيء الصيت رقم 56 للعام 2002. نتحداه وبقية المجرمين العاملين معه والمتقاعدين منهم ان يرفعوا قضية ضد الضحايا الذين يتهمونهم بممارسة التعذيب التي تعتبر جريمة ضد الانسانية. فعندما اطلق الضحايا شكاواهم، كانت اجسادهم تتكلم بالظلامة، وجراحاتهم لم تندمل بعد. المجرمون لم يكلفوا انفسهم عناء تشكيل لجنة محايدة للنظر في شكاوى الضحايا، بل يكتفون بالحديث عن "الاسرة الواحدة" التي يقتل كبارها صغارها"، فما اوهاها من عائلة! اية عائلة هذه التي يعيش كبارها في القصور ويملكون اكثر من نصف البلاد، بينما يعيش افرادها في الاكواخ؟ وأي استقرار يمكن ان يقوم على اشلاء الضحايا؟ ان اية تسوية لا يمكن ان تنجح الا اذا قامت على تطبيق العدالة، والعدالة تقتضي الاقتصاص من الظالم للمظلوم، وليس على اساس "عفا الله عما سلف" اي التغاضي عن جرائم التعذيب الوحشية، وحماية مرتكبيها وترقيتهم الى اعلى المناصب. ان اجراء كهذا لا يمكن ان يوصل الامر الى بر الامان، بل من شانه الاضرار بمصالح المظلومين لحساب الظالمين. وهيهات يقبل المظلومون بهذه القسمة الضيزى.

نعيش اتعس الايام في ظل هذا الحكم الباغي الذي لم يبق خطوطا بيضاء او حمراء الا وتجاوزها، ونحمل هما وكمدا ونحن نرى الصمت سيد الموقف، واللامبالاة عنوانا عريضا لوصف الكثير من المواقف. بل تتمزق أحشاؤنا ونحن نقرأ عبارات المديح والاطراء والتبجيل لأكبر طاغية حكم البحرين في تاريخها. وبين هذا الصمت واللامبالاة والمديح الرخيص، يرقص الحاكم على اجساد الشهداء، ويزبد ويرعد، ويهدد الناس بقطع الارزاق. فأين همم الرجال؟ وأين اصرار الاشاوس من ابناء اوال؟ اين من يهمهم امر هذا الدين وأهله، وشأن البلاد وسكانها من هذه الجرائم التي تتواصل بدون انقطاع؟ أين من يرفع راية الظلامة ويعلي صوته بالاستغاثة لعل اصداءها تصل الى آذان البشر الآخرين فينبرون لدعم اهل الحق في ارض اوال المغتصبة. برغم هذا الغم والكمد، ينتابنا الشعور بالامل، وان الليل المظلم يعقبه فجر باسم يطوي الظلام ويقضي على خفافيش الليل ولصوصه وكلابه ووحوشه، وما ذلك على الله بعزيز.

مستقبل أسود للعلاقات بين شعب البحرين وآل خليفة

البقية من صفحة 1

او مما يمكن علاجه بأساليب النصيحة والاستفادة من الآليات التي تسمح بها العائلة الخليفية، وتسعى بذلك لمنع نشوب حالة الاستقطاب الحادة الآخذة في التصاعد. ينطلق هؤلاء من الرغبة في الحفاظ على ما يعتقدونه "امنا اجتماعيا" وعدم الزج بالبلاد في معمعة الاحتقان الداخلي الذي لن يوفر احدا اذا ما انفجر وتحول الى انتفاضة شعبية ضد الحكم. هؤلاء يعتقدون ان بامكانهم الاستفادة من الآليات التي سمح بها لطرح قضايا اكبر والانطلاق باتجاه محاصرة سياساته القمعية. ولكن الحقيقة ان هناك امرين: اولهما ان العائلة الحاكمة رسمت خطوطا حمراء لا تسمح لاحد، أيا كان، بتجاوزها، ومن تلك الخطوط الاعتراف بحق الشعب في الشراكة السياسية الفاعلة، او وقف جريمة تغيير التركيبة السكانية، او محاولة "ضبط" التصرف في مدخولات البلاد من نفط وخدمات وغيرهما. وتجدر الاشارة الى ان من اولى خطط التغيير السكاني السيطرة على العاصمة التي كانت وما تزال تمثل ثقلا سكانيا لغير صالح العائلة الخليفية. فمنذ احتلال البلاد اتخذ آل خليفة مدينة المحرق عاصمة لهم. ولما لم يستطيعوا الاندماج امع اهلها الاصليين (سنة وشيعة) انتقلوا الى الرفاع وأسسوا قاعدة حكمهم الحالية. واصرارا منهم على منع الاندماج في المجتمع البحراني، فقد منعوا غالبية المواطنين من تملك الاراضي في هذه المنطقة. فماذا يعني ذلك؟ اما الأمر الثاني فقد اثبتت التجربة ان العائلة الخليفية منعت من المعوقات امام من يسعى للتأثير على سياساتها من داخل آلياتها، من العوائق والقوانين ما يحقق لها ذلك. ولذلك لم يستطع اي مواطن، مهما كان اخلاصه وجديته، تحقيق شيء يذكر لصالح الشعب مستفيدا من تلك الآليات والمجالس.

هل يمكن اصلاح الوضع السياسي المحتقن في البحرين؟ بعد التفاؤل الحذر الذي ساد البلاد قبل بضع سنوات، اصبح متعذرا الآن التشبث بأي أمل في اصلاح العائلة الخليفية التي تزداد تحكما في البلاد والعباد، وتتعمق اساليبها الاجرامية في قمع اهل ا لبحرين ونهب ثرواتهم واذلالهم. وقد ادرك الكثير من المواطنين ان هناك صراعا على الوجود في هذه الجزر بين اهل البحرين الاصليين (سنة وشيعة) والعائلة الخليفية المحتلة. يتمثل هذا الصراع بأمرين: عدم الاعتراف المتبادل بين الطرفين وسعي كل منهم للتخلص من الآخر. فعلى الصعيد الاول، اكد آل خليفة عدم اعترافهم بوجود شعب البحرين عندما اقدم الحاكم الحالي على الغائه من وضع الدستور. والدستور هنا يمثل نظام الحكم، وبالتالي فان هناك الآن نظاما سياسيا مفروضا على الناس بدون ان يكون لهم دور في صياغته. هذه حقيقة لا يجادل فيها الا الاعشى او من يهوى الجدل العقيم. وعلى الصعيد الثاني، اصبحت هناك اطراف عديدة من المواطنين تدعو للتخلص من الحكم الخليفي باعتباره فاقدا للشرعية التي يمنحها الشعب وحده ولا طرف سواه. وما دام آل خليفة انفسهم هم الذين قرروا الغاء تلك الشرعية (التي تمثلت بعد الاستقلال بدستور 1973) فلم يعد هناك مصدر للشرعية سوى القوة المفرطية والقهر والغلبة. وهذا يعني ان اهل البحرين مغلوبون على امرهم بقوة السلاح، اي ان الطرف الآخر معتد ومحتل. اما آل خليفة فهم الذين بدأوا ليس بالغاء اهل البحرين من الشراكة، بل بالسعي لاستبدالهم بغيرهم من الاجانب. وهم يفعلون ذلك الآن من خلال عدد من الوسائل. فهناك التجنيس المنظم الذي يمارسه الشيخ حمد مباشرة، بتوزيع الجنسية البحرانية على عشرات الآلاف من الاجانب، وهناك السعي المتواصل لازاحة اهل البلاد من اراضيهم. ويتم تنفيذ هذه الازاحة بطريقتين متوازيتين: اولاهما حرمان المواطنين من الوظيفة والسكن، وحثهم على البحث عن وظائف في دول الخليج الاخرى، حيث يستطيعون الحصول على الوظيفة والسكن بسهولة نسبية. وثانيتهما تشجيعهم، بشكل غير مباشر، على بيع اراضيهم للاجانب، بعد ان فرضوا سياسات ادت الى ارتفاع اسعار الاراضي حتى اصبح متعذرا على المواطن العادي التفكير في مسكن مستقل. وفي الوقت نفسه شجعت اصدقائها وحلفاءها من الاجانب على شراء تلك الاراضي اما باموالهم الخاصة، او بتوفير اموال الشعب المسروقة لهم لمساعدتهم في عملية الشراء. انها جريمة العصر التي لا نظير لها الا ما حدث في فلسطين قبيل قيام الكيان الاسرائيلي وخلاله في النصف الثاني من الاربعينات. ولذلك يبقى التساؤل مشروعا حول مدى قدرة الطرفين على التعايش بعد هذه التطورات والسياسات كلها. ام ان مستقبل الايام سوف يكون أكثر ظلاما وتوترا واضطرابا من سابقها.

صدى السجين

سَلاسِلُ الْكُبَّلُ فِي السِّجُونِ صَدَّأَهَا نَزْفُ دَمِ الشَّخُونْ
مَزْعُ السِّيَاطِ مَزَّقَ الْحَشَا وَخَلَّفَ الآثَارُ فِي الْمُتُونْ
بِالْكَدَمَاتِ وَجْهَهُمْ مَلِيءٍ،مِنْ لَطْمَةٍ مُحْمَرَّةُ الْعِيُونْ
وَالْكَهْرَبَاءُ تُوْقِفُ الدِّمَاغ بِشِحْنَةٍ تُسَبِّبُ الْجُنُونْ
وَالْحَرْقُ بِالْمِكْوَةِ وَالْقِدَاحلَهُ ضَرِيْعٌ جَيِّفُ النَّتُونْ
وَالْقَيءُ مِنْ أفْوَاهِهِمْ بَدَا مِنْ رَكْلَةِ الضَّبَاطِ لِلْبُطُونْ
وَالْهَرَوَاتُ تُثْلِمُ الْعِظَام حَتَى غِيَابَ الْوَعْيِّ يُضْرِبُونْ
وَالرِّسْغُ فِيْهِ قَبْضَةِ الْحِبَال إذْ أَنَّهُم كَانُوا يُعَلِّقُونْ
فَالْفَيْلَقَاتِ فَالِجُ الشِّعُور كَأَنَّهُم مَوتَى مُحَنَّطُونْ
بِفِتْرَةٍ كَافِيَةٌ النَّزَا عقبْلَ خِرُوجُ الرَّوْحِ يُنْزَلُونْ
ذَبَائِحٌ كَأَنَّهُم بِهَا لَيْسُوا إبْنَ آدَمٍ فَهُمْ بِدُونْ
أعْظَمُ ذِلاً يُلْهِبُ الدِّمُوع حُرَّاسُهُم مِنَ الْمُجَنَّسُونْ
كَيْ لا يَرِقُّ قَلْبَهُم لَهُم بِطِيْبَةٍ كَيْ لا يُعَامِلُونْ
سِجُونُهُم ضَيِّقَةُ الْمَجَالْ فَالْقَبْرُ عَنْهَا وَاسِعٌ يَكُونْ
ظَلامُهَا بِحُلْيَةِ النَّهَار غِيَابَةَ الْجُبِّ لَهُ تَهُونْ
وَفَوقَ هَذِيْ الْبَابَ وَالقِفُولبِ أصْعَبِ الْفُولاذْ مُوْصَدُونْ
نَافِذَةٌ قَلِيْلَةُ الضِّيَاء يُغْشِّي ضِيَاهَا بُوْبُوُ الْعُيُونْ
لأَنَّهُم تَعَوَّدُوْا الظَّلام فِي أَسْفَلِ الأَرْض يُكَبَّلُونْ
لا يَعْرِفُونَ مَوْعِدُ الأذَان لأَنَّهُم لَهُ لا يَسْمَعُونْ
لَيْلٌ أتَى ، أمْ أَنَّهُ النَّهَار؟فَلا يَرَوْا إلى السَّمَاءِ لَونْ!
وَالإِنْفِرَادِيُ بِهِ الْهَلاكوَهُم بِهِ دَوْمَاً مُهَدَّدُونْ
وَالإِحْتِرَازِيُ ظُلِيْمَةٌ بِهَا مِنَاتُ الشَّعبِ مُورَطُونْ
فَحَبْسُهُم لَيْسَ بِجُنْحَةٍ وَإِنَّمَا خَوْفاً بِأَنْ تَكُونْ
كَمْ مِنْ بَرِيءٌ خَانَهُ الصَّدِيق إذ كَانَ مُخْبِراً لَهُ يَخُونْ
تَفْتِيشَهُم لا يَعْرِفُ الْحَرَام حَتَى ثِيَابَ السِّتْرُ يَنْزَعُونْ
زِيَارَةُ الأَهَلِ جَرِيمَةٌ فَهُم إلى الأَنْبَاءِ يَجْلِبُونْ
حُرِيَّةُ الْحَدِيثِ بَيْنَهُم مَمْنُوعَةٌ كَيْ لا يُسَرِّبُونْ
حُرِيَّةُ الدِّين حَقِيقَةٌ يَقِرُّهَا لِسَانُ الْفَاسِقُونْ
مَعْرُوفَةٌ فِي نِظْمِ الْبَلاد وَعِطْلَةٌ لِكُلِّ الْعَامِلُونْ
إذاً لِمَاذَا تَمْنَعُوا الْعَزَاء فِي عَنْبَرِ مُنْفَصِلُ السِّجُونْ؟!
تَفْتَخِرُ السِّجُونُ وَالْقِيُود بِأَنَّهَا تَضِمُ الْمُؤمِنُونْ
إذْ لا تَرَى غَيْرَهُ مَنْظَراً مَا بَينَ سُجَّدٍ وَرَاكِعُونْ
فَهَذِهِ فَوَائِدُ السِّجُون النَّاسُ بِالْخَالِق يَخْتَلُونْ
شُكْراً لَكُمْ حُكُومَةَ الْغَبَاء سِجُونُكُم لِلْخُلْدِ يَسِلِكُونْ
أكثَرُ مَا يُدَفِقُ الأَسَى مِنْ مَنْظَرِ يُوَجِّجُ الشِّجُونْ
فِي لَحظَةِ الإِفرَاج لاحِظُوا بُطُونَهُم بِالظَّهْرِ مُلْصَقُونْ
كَأَنَّهُم مَجَاعَةَ الزِّنُوج نَوَاحِلٌ ، بِالْحُزنِ ذَابِلُونْ
أشْفَاهُهُم طَاوِيَةَ كَأَن مِنْ عَالَمِ الأَجْدَاثِ يُنسَلُونْ
كُلَّ حَدِيثٍ مَا عَدَا السُّؤَال عَنْ ذَنْبِهِم حَتَى يُعَذَّبُونْ؟
فَذَاكَ سِرٌّ غَيْبَةِ الإِمَام فَهُم بِدُونَ ذَنبٍ يُقبَعُونْ!
جِنْحَتَهُم مَطَالِبُ الْحِقُوق عَيْشٌ كَرِيمٌ هُم يُطَالِبُونْ
وَيَرْفِضُوا التَّمْيِيزَ بِالْعِبَاد فَهُو كِيَانٌ ، كَيْفَ يُنْكِرُونْ؟!